

المملكة العربية السعودية

أدت استجابة السعودية السريعة لاحتواء تفشي فيروس كوفيد-١٩ وزخم الإصلاحات الاقتصادية على مدى سنوات إلى الحد من تداعيات الجائحة، مما يبشر بالخير لمستقبل البلاد. وتشمل الإصلاحات مجموعة واسعة من الجوانب بما في ذلك تلك المتعلقة بالعمل، والجوانب القانونية / القضائية، والمصرفية / المالية، والخصخصة، والمنافسة، ضمن أمور أخرى. وبعد تماسك أداء القطاع غير النفطي بشكل جيد نسبياً في العام الماضي، نتوقع له نمواً بنسبة ٢,٢% في عام ٢٠٢١، قبل أن يرتفع إلى ٢,٩% في المتوسط في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يكون الانتعاش تدريجياً وقد يستغرق حتى النصف الأول من عام ٢٠٢٢ لكي يتم تعويض كافة الخسائر التي تكبدها القطاع الخاص في عام ٢٠٢٠. وتشير التقديرات إلى تقلص عجز المالية العامة إلى ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١، في ظل انتعاش الإيرادات وانخفاض النفقات بعد ارتفاعها في عام ٢٠٢٠ بسبب الجائحة.

انتعاش النمو بعد عام ٢٠٢٠ والذي شهد أداء أفضل من المتوقع

١٥% في عام ٢٠٢٠، أي ما يقرب من ضعف معدل النمو المسجل في عام ٢٠١٩ مدعوماً بارتفاع الرهن العقاري (+٥٩%). كما ارتفع نمو الائتمان غير العقاري للأفراد والائتمان الشركات بشكل جيد في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٨,٨% و ٦,٩% على التوالي. ويفضل تحسن وتيرة ترسية المشاريع، وانتعاش النمو غير النفطي، والتوسع المستمر في الرهن العقاري، نتوقع أن يظل نمو الائتمان قوياً بنسبة ١١% في عام ٢٠٢١، وأن يتراجع إلى متوسط ٩% في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

العجز المالي سيتقلص بشكل ملحوظ في ٢٠٢١

تعرضت الأوضاع المالية للضغوط في عام ٢٠٢٠ نظراً لانخفاض أسعار النفط ومعدلات الإنتاج، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق المرتبط بالجائحة، مما أدى إلى وصول نسبة العجز إلى ١١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان من الممكن أن يصل العجز إلى مستويات أعلى بكثير لولا العوامل الهامة التالية. أولاً: رفعت الحكومة ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أضعاف، كما عملت على ترشيد الإنفاق، بما في ذلك وقف صرف بدل غلاء المعيشة وحرصت على خفض الإنفاق الرأسمالي. ثانياً: على الرغم من تراجع صادرات النفط بشكل كبير بسبب انخفاض الأسعار والإنتاج، كانت هناك زيادة جوهرية في "نسبة التحويل" (الإيرادات النفطية المالية / الصادرات النفطية)، حيث وصلت إلى ٩٠,٦% في عام ٢٠٢٠ (٧٩% في عام ٢٠١٩)، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تعهد أرامكو بتوزيع أرباح سنوية على ملاكها بقيمة ٧٥ مليار دولار. ثانياً: تم تسجيل إيرادات استثنائية غير نفطية كأجراء لمرة واحدة (بما في ذلك توزيعات أرباح بقيمة ١٥-٢٥ مليار ريال سعودي من صندوق الاستثمارات العامة). ومستقبلياً، فإنه نظراً لزيادة أسعار النفط وحرص الحكومة والتزامها بمواصلة تنمية الإيرادات غير النفطية (بما في ذلك تأثير ضريبة القيمة المضافة للعام بأكمله) وترشيد الإنفاق بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠، نتوقع تحسناً ملحوظاً في مستويات العجز لتصل إلى حوالي ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١، على أن يشهد المزيد من التراجع في عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ٢,٥%. كما أنه وبدعم أيضاً من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، نتوقع زيادة محدودة فقط في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل، لتصل إلى ٣٤% في عام ٢٠٢٣، أي أقل بكثير من نسبة ٥٠% التي حددتها الحكومة السعودية.

ومن المتوقع أن يتحول الحساب الجاري إلى المنطقة السلبية (-٢%) في عام ٢٠٢٠ على أن يتحسن هامشياً بعد ذلك على خلفية زيادة الصادرات. وأخيراً، فإن زخم الإصلاحات له وقع إيجابي للغاية ويعتبر السبب الرئيسي لتوقعات النمو الإيجابية للمملكة. حيث إن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الجارية (بما في ذلك بيئة العمل والجوانب القانونية وبيئة الأعمال) تتسم بقدرات هائلة على دفع مسيرة النمو وتحسين معدلات الإنتاج وكذلك الإيرادات غير النفطية، وبالتالي تنوع الاقتصاد بعيداً عن النفط، فيما يعد ركيزة أساسية لرؤية ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات إلى تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة فرص العمل. وفي الوقت ذاته فإن الحفاظ على توازن سوق النفط حتى يساهم القطاع غير النفطي بشكل كبير في النشاط الاقتصادي ما يزال يمثل أبرز التحديات الرئيسية لآفاق نمو الاقتصاد السعودي.

انكمش الاقتصاد السعودي غير النفطي بنسبة ٢,٣% في عام ٢٠٢٠، أي بمعدل أقل مما كان متوقعاً، كما تراجع بوتيرة أقل من أقرانه في دول مجلس التعاون الخليجي. ونرى أن هذا الانكماش المحدود نسبياً نتج عن العوامل التالية: (١) إقرار حزم التحفيز المالية/ النقدية والتي تم توجيهها بشكل جيد وفي الوقت المناسب. (٢) الأداء القوي نسبياً للقطاع غير النفطي الحكومي، والذي تقلص بنسبة ٥,٥% مقابل ٣,١% للقطاع الخاص. (٣) السيطرة الناجحة بصفة عامة على انتشار الجائحة. ونظراً للقيود المفروضة على الحركة والسفر في عام ٢٠٢٠، كان قطاع النقل هو الأكثر تضرراً (-٦%)، بينما كان القطاع المالي، بما في ذلك البنوك، هو الأكثر مرونة، بنمو بلغت نسبته ٠,٨% وذلك بدعم من قروض الرهن العقاري.

أما بالنسبة لعام ٢٠٢١، فمن المتوقع أن يكون الانتعاش تدريجياً نظراً لاستمرار حالة عدم اليقين حيال مسار الجائحة ومتى سيتم استئناف أنشطة الاعمال بصورة اعتيادية. ومن جهة أخرى، فلقد تسارعت وتيرة حملة اللقاحات مؤخراً في السعودية، إذ تم تلقيح أكثر من ٤,١ مليون شخص (١٢% من السكان). وبعد تزايد الإنفاق الحكومي المرتبط بالجائحة في عام ٢٠٢٠، نتوقع تراجع النفقات في عام ٢٠٢١ على خلفية احتياجات ضبط أوضاع المالية العامة، مما يضع بعض الضغوط على نمو القطاع غير النفطي. وعلى هذا الأساس، نتوقع أن يستغرق الأمر حتى النصف الأول من عام ٢٠٢٢ حتى يتم تعويض كافة الخسائر التي تعرض لها القطاع الخاص في عام ٢٠٢٠، إذ يقدر النمو غير النفطي بنحو ٢,٢% في عام ٢٠٢١، والذي يتوقع له التحسن فيما بعد ليصل في المتوسط إلى ٢,٩% في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وتساهم الإصلاحات الحيوية والتزام صندوق الاستثمارات العامة بضخ ما لا يقل عن ١٥٠ مليار ريال سعودي سنوياً في الاقتصاد السعودي خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٥ (مقابل متوسط يقدر بحوالي ٧٧ مليار ريال سعودي في ٢٠١٩-٢٠٢٠) في تعزيز تسارع وتيرة نمو الاقتصاد المحلي.

وعلى صعيد القطاع النفطي، تلعب السعودية دوراً رانداً ضمن منظومة الأوبك وحلفائها وتحتمل الكثير من الأعباء لإعادة توازن السوق، إذ فرضت خفضاً طوعياً لإنتاجها لمنع هبوط أسعار النفط. وعلى هذا الأساس، انكمش القطاع النفطي في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بنسبة ٣,٦% و ٦,٧% على التوالي، ومن المتوقع أن يتراجع مجدداً في عام ٢٠٢١، نظراً للخفض الطوعي الذي فرضته المملكة على إنتاجها بمقدار مليون برميل يومياً. وقد يبدأ إنتاج النفط السنوي في الزيادة في عام ٢٠٢٢ ونتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٤% في المتوسط في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بعد تراجعه بنسبة ٠,٧% في عام ٢٠٢١. وبصفة عامة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٤% في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، بعد النمو المتوقع بنسبة ١,١% في عام ٢٠٢١، والذي تأثر على خلفية تخفيض حصص إنتاج النفط.

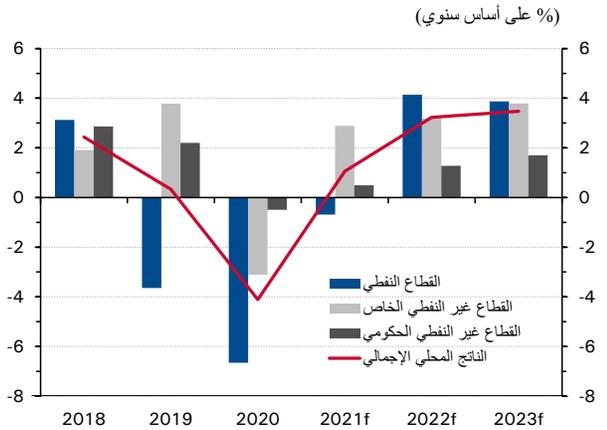
ارتفع معدل التضخم إلى ٣,٤% في ٢٠٢٠ وذلك بعد رفع ضريبة القيمة المضافة بثلاثة أضعاف في يوليو ٢٠٢٠، ومن المرجح أن يتباطأ إلى ٢,٨% هذا العام قبل أن يعود إلى معدل ٢% في ٢٠٢٢-٢٠٢٣. أما بالنسبة للائتمان، فقد تسارعت وتيرة النمو إلى

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠١٩	٢٠٢٠	*٢٠٢١	٢٠٢٢	*٢٠٢٣		
٧٩٣	٧٠٠	٧٩٥	٧٠٠	٨٢٣	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
٠,٣	٤,١-	١,١	٤,١-	٨٢٣	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٣,٦-	٦,٧-	٠,٧-	٤,١	٣,٥	%	الناتج المحلي الحقيقي
٣,٣	٢,٣-	٢,٢	٢,٢	٣,٢	%	الناتج المحلي الحقيقي
٢,١-	٣,٤	٢,٨	٢,٠	٢,٠	%	الناتج المحلي الحقيقي
٤,٥-	١١,٢-	٤,٠-	٣,١-	٢,٥-	%	الناتج المحلي الحقيقي
٢٢,٨	٣٢,٥	٣١,٤	٣٣,٠	٣٤,٠	%	الناتج المحلي الإجمالي
٤,٨	١,٦-	١,٦	١,٤	١,٣	%	الناتج المحلي الإجمالي

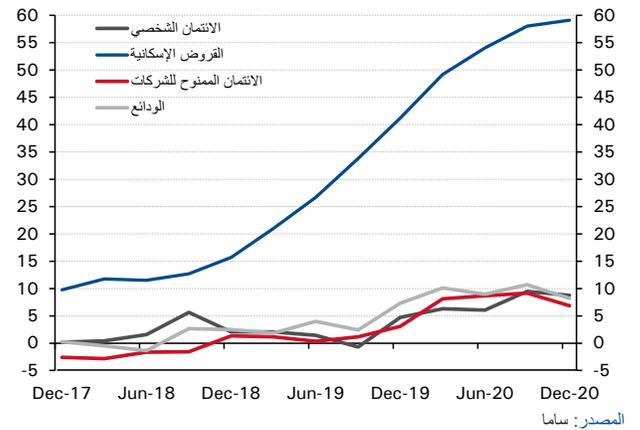
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



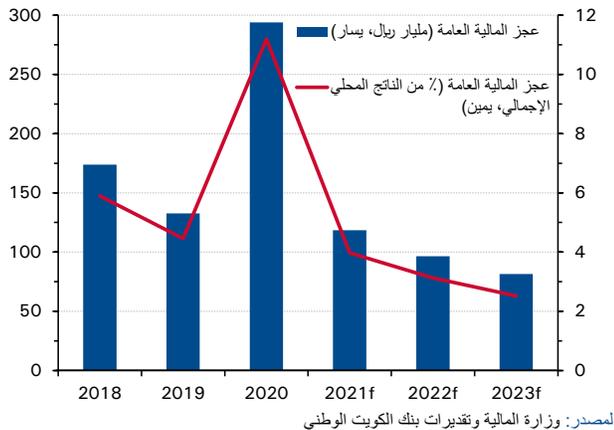
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: النمو في الائتمان والودائع



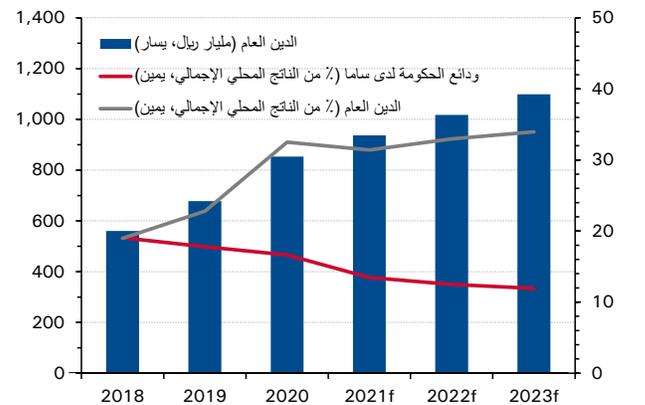
المصدر: ساما

الرسم البياني ٣: عجز المالية العامة



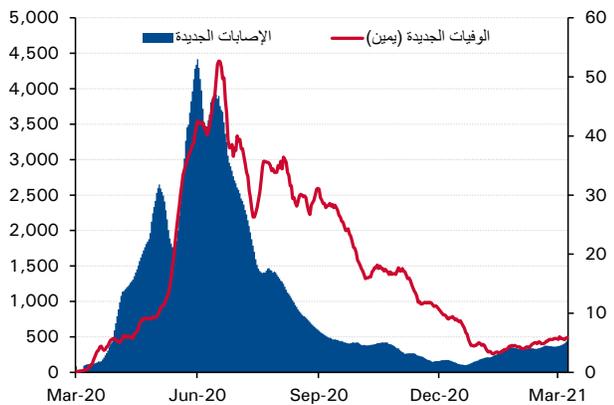
المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: الدين العام وودائع الحكومة لدى ساما



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ساما، وزارة المالية، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الإصابات والوفيات* من جائحة كوفيد-١٩



المصدر: وزارة الصحة، المتوسط الأسبوعي المتحرك